واقع ومتطلبات إعادة هيكلة وتأهيل تنافسية شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها في الجزائر.

The Reality and Requirements for Restructuring and Rehabilitating the Competitiveness of the Cereals and their Derivative Branch in Algeria.

د.فريد حدادة [1]

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف – الجزائر

hadada-farid@univ-eltarf.dz

د.عماد سعادي

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف – الجزائر

saadi-imad@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/13 تاريخ القبول: 2022/04/12 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التوجه الجديد للسلطات الجزائرية للنهوض بقطاع الصناعة الغذائية عامة وشعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها بصفة خاصة، وذلك لتحسين والرفع من تنافسية هذه الشعبة في السوق المحلي والأسواق الدولية؛ وهو ما سيخلق قيمة مضافة أكبر للمنتج ويزيد من تنافسيته؛ حيث تعمل السلطات الجزائرية مع جميع الأطراف المعنين بهذه الشعبة على إعادة هيكلة وتأهيل شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها، وذلك في ظل الإمكانيات الكبيرة التي تحوزها هذه الشعبة.

من ناحية أخرى نجد مستوى منخفض من مردودية إنتاج الحبوب قدرت بـ: 18.8 قنطار/هكتار، وهو ما يضطر الجزائر إلى استيراد ما بين 74 إلى 80 % من احتياجاتها من الحبوب، بالإضافة لصعوبات التموين بالمواد الأولية (الحبوب)، الناتجة عن نظام الكوطة المطبق من طرف (OAIC)، فهو لا يوفر إلا ما بين 35 و40 % من احتياجات المؤسسات المحولة.

الكلمات المفتاحية: إجراءات، إعادة الهيكلة، إعادة التأهيل، تنافسية، شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها.

Abstract:

This study aims to highlight the role of the new direction of the Algerian authorities to advance the food industry sector in general and the Cereals and their derivative branch in particular, in order to improve and raise the competitiveness of this branch in the local and international markets. This will create greater added value to the product and increase its competitiveness; The Algerian authorities are working with all parties concerned with this branch to restructure and rehabilitate the Cereals and their derivative branch .

On the other hand, it is matched by a low level of yield of grain production estimated at: 18.8 quintals/ha, which forces Algeria to import between 74 to 80% of its grain needs, in addition to the difficulties of supplying raw materials (cereals), resulting from the quota system applied by Party (OAIC), it only provides between 35-40% of the needs of the transferred institutions.

Key words: *Procedures, Restructuring, Rehabilitating, Competitiveness, The Cereals and their derivative branch.*

[1] – **المؤلف المرسل: فريد حدادة**، hadada-farid@univ-eltarf.dz

مقدمة:

تتجه السياسات الصناعية الجزائرية باستمرار لإعادة هيكلة وتأهيل القطاعات الصناعية من أجل بلوغ مستويات الأداء والتنافسية الضرورية. ويتجسد هذا التوجه بشكل فعلي في الربط بين القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني عن طريق إعادة الهيكلة والتأهيل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المرحلة الأولى، وخلق فائض في الإنتاج وتصديره قي المرحل الثانية. ويعتبر فرع الحبوب ومشتقاته من بين المحاصيل التي تليها الدولة أهمية كبيرة، نظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه المادة وارتباطها بالاستهلاك اليومي للفرد، ودخولها في صناعة العديد من المواد الغذائية الأخرى، لذلك تتجه إجراءات السلطات الجزائرية لإعادة هيكلة وتأهيل فرع الحبوب ومشتقاته وفق متطلبات وشروط ومعايير تنافسية الأسواق العالمية.

الإشكالية الرئيسية: نهدف من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي إجراءات إعادة هيكلة وتأهيل تنافسية شعبة الحبوب ومشتقاتها في الجزائر؟

أما الأسئلة الفرعية فقد جاءت كما يلي:

1. ما مدى تأثير ضعف مردودية إنتاج الحبوب في الجزائر على النهوض وتطوير شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها؟
2. ما هي متطلبات إنشاء بنية تحتية قوية تساعد على تطور المؤسسات التي تنشط في هذه الشعبة، علما بأن ارتباط هذه المؤسسات بالتزود بمادة القمح والفرينة يتم بصفة خاصة من طرف "الديوان المهني للحبوب"؟
3. ما دور الشراكات ومراكز التدريب المشتركة (مؤسسة صناعية، مخابر البحث، الجامعات...إلخ)، في البحث والتطوير ومواكبة التكنولوجيات الحديثة التي تخدم شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها؟
4. كيف تؤثر قلة المعلومات، والدراسات المتعلقة بأنشطة شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها على تطويرها والرفع من تنافسية منتجاتها؟

فرضيات الدراسة:

1. يؤثر ضعف مردودية إنتاجية الحبوب في الجزائر على تطوير والرفع من تنافسية شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها؛
2. يؤدي كسر احتكار الديوان الوطني للحبوب (l'OAIC) لفتح المجال أمام مؤسسات تحويل الحبوب لتمويل ذاتها بالمواد الأولية وفق متطلباتها، كما يساعد حل مشكل التمويل لأصحاب مؤسسات تحويل الحبوب على زيادة انتاجهم وتوسيع استثماراتهم والولوج للأسواق الخارجية؛
3. تساهم الشراكات وإنشاء مراكز للتدريب المشتركة (مؤسسة صناعية – مخابر البحث –الجامعات...إلخ) في تكوين الكفاءات والتكنولوجيات الجديدة التي ترفع من تنافسية منتجات شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها؛
4. يؤخر النقص الكبير في المعلومات والدراسات المتعلقة بأنشطة شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها في صياغة وانجاز الخيارات الإستراتيجية لمؤسسات التحويل للرفع من تنافسيتها.

أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى إدراك أهمية شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها، على اعتبار أنه يمكن للجزائر تحقيق قدرات إنتاجية وفوائض معتبرة في العديد من محاصيل الحبوب (القمح الصلب، الشعير، الذرة،.. إلخ)، ناهيك عن القدرات التشغيلية الكبيرة لمؤسسات تحويل الحبوب (التحويل الأولي والتحويل الثانوي)، والتي يمكنها من تقديم منتجات صناعية ذات جودة عالية وبتكلفة تنافسية (انخفاض تكلفة اليد العاملة، انخفاض تكلفة الطاقة،.. إلخ) لتغطية الطلب المحلي وتحقق فائض يمكن تصديره لإحلال الواردات.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على واقع شعبة الحبوب ومشتقاتها؛
- توضيح هيكل وتنظيم مختلف المؤسسات والهيئات المتحكمة في هذه الشعبة؛
- تبيان الموضع التنافسي لمنتجات شعبة الحبوب ومشتقاتها في السوق المحلي والدولي؛
- تبيان إجراءات ومتطلبات النهوض بشعبة الحبوب ومشتقاتها.

منهج الدراسة: تحقيقا لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاستعانة بالعديد من المواقع الإلكترونية للهيئات الدولية والوطنية (الديوان الوطني للإحصاء، وزارة الفلاحة،..إلخ) التي تعنى بهذه الشعبة، بالإضافة للعديد من الدراسات العلمية القيمة التي تطرقت لدراسة هذه الشعبة.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: واقع وخصوصيات فرع تحويل الحبوب ومشتقاته في الجزائر؛

المحور الثاني: هيكل وتنظيم شعبة الحبوب ومشتقاتها في الجزائر؛

المحور الثالث: إجراءات ومتطلبات إعادة هيكلة وتأهيل تنافسية فرع الحبوب ومشتقاته في الجزائر.

المحور الأول: واقع وخصوصيات فرع تحويل الحبوب ومشتقاته في الجزائر:

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن القطاع الفلاحي يساهم بنسبة 12.3 % من الناتج الداخلي الخام، حيث شهد الثلاثي الأول من سنة 2021 ارتفاع طفيف في قيمة النشاط الفلاحي قدرت بنسبة 0.6 % مقابل نمو بنسبة 2 % خلال نفس الفترة لسنة 2020.[1]

1) هيكل الصناعات الفلاحية الغذائية الجزائرية:

يساهم قطاع الصناعات الغذائية الذي يضم حوالي 23000 مؤسسة ناشطة في الجزائر بـ 50 % من الانتاج الوطني الصناعي، بحيث يمثل نسبة نمو سنوية تقدر بـ 6 % وذلك حسب احصائيات وزارة الصناعة والمناجم للثلاثي الاول من سنة 2019، ويصنف القطاع كثاني قطاع وطني مصدر بعد المحروقات.[2] وتولي السلطات الجزائرية أهمية كبيرة لقطاع الصناعة الفلاحية الغذائية للنهوض به وزيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي، ويمكن إبراز خصوصية الصناعة الغذائية في ما يلي:[3]

- صناعة غذائية غير متصلة بالقطاع الفلاحي (منقطعة من المنبع)؛
- الاستعانة بمصادر خارجية في تمويل مصانعها، فهي تستند إلى المواد الخام المستوردة؛
- صناعة موجهة إلى السوق المحلية وغير مرتبطة بالأسواق الخارجية؛
- صناعة ذات قدرة تنافسية منخفضة؛
- صناعة غذائية معاقة بسبب غياب استراتيجية شاملة ومتماسكة (حالات عديدة من الطاقات الفائضة)؛
- تخلفها بسبب ضعف الرقابة والتأطير؛

- إختناقها من قبل العديد من حالات المنافسة غير المشروعة والتي تؤثر على هيكلة العديد من الشركات ذات المصداقية؛
- صناعة غير متطورة بسبب ضعف هيكلة نشاطاتها.

وقد شهد قطاع الصناعة الغذائية الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة، وذلك بفضل تبني وزارة الفلاحية والتنمية الريفية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث أعطى هذا المخطط معدلات مقبولة في نتائجه الأولية.

2) واقع وخصوصية فرع الحبوب ومشتقاتها في الجزائر:

تعتبر الجزائر من أكبر الدول المستوردة للحبوب في العالم، بنسبة استهلاك فردي يقدر في المتوسط 220 كلغ سنويا؛ كما تمثل الحبوب 50 % من الميزانية الكلية المخصصة للغذاء، حيث يقدر الطلب الوطني على الحبوب بـ 7.5 مليون طن سنويا، وهو بذلك لا يغطي سوى 25 % من الاحتياجات الوطنية.[4]

إن الأرقام السابقة تبين الارتباط الكبير للجزائر في توفير حاجياتها من الحبوب عن طريق الاستيراد من الخارج وذلك يعود لعدة أسباب من بينها:[5]

-تزايد الطلب على الحبوب الناتج عن الزيادة في السكان، يقابله إنتاج محلي لم يستطيع مسايرة هذه الزيادة السريعة، وبالتالي الفرق يعوض طبيعيا بالاستيراد،

-الطابع الاقتصادي والثقافي، للمستهلك الجزائري حيث يستهلك القمح بعدة أشكال وأنواع (كسكس، الخبز، العجائن، الحلويات...إلخ)، وبالتالي فاستهلاك الفرد الجزائري للقمح يعتبر الأكبر مقارنة بالدول المجاورة (المغرب وتونس)؛

أما من ناحية الفرص والتهديدات التي تميز قطاع الحبوب ومشتقاته في الجزائر فيمكن التطرق إليها في العناصر التالية.

3) الفرص والتهديدات لسوق الحبوب ومشتقاته: توجد جملة من الفرص والتهديدات لسوق الحبوب ومشتقاته سنذكر أهمها فيما يلي:[6]

أ) الفرص: توجد العديد من المنتجات التي لها فرص واعدة من بينها:

- العجائن الطازجة، الخاصة والمحسنة؛
- المخابز الصناعية؛
- الكسكس والسميد المصنوع من الشعير.

بالإضافة للطلب المتزايد على كل من العجائن والكسكس الصناعي، تقدم عمليات البحث والتطوير منتجات مختلفة أخرى من الحبوب في مجالات عدة: (صناعة مواد التجميل، الصناعة الصيدلية، الصناعة الكيميائية). فعمليات التصنيع "تكسير الفرينة" (Fractionnement de la farine) على سبيل المثال يمكن أن تعطينا كل من: الأميدون والغلتين (L'amidon et Le Gluten) وهما مادتين ذات قيمة مضافة عالية، حيث يمكن تحويل مادة الأميدون (L'amidon) على سبيل المثال إلى إيثانول (وقود).

ب) التهديدات: من جملة التهديدات نجد ما يلي:[7]

- امتلاك العديد من مؤسسات التحويل (المطاحن) لقدرات إنتاجية كبيرة غير مستغلة؛
- تشكل واردات الجزائر من الحبوب بين 74 إلى 80 % من احتياجاتها، حيث تعد الجزائر من بين أكبر الدول المستوردة للحبوب في العالم (القمح الصلب والقمح اللين)؛
- زيادة أسعار الحبوب في السنوات الأخيرة والتي قابلها هبوط في قيمة الدينار مقابل الدولار؛

- قدرات الاستقبال الضعيفة لبعض الموانئ لمادة الحبوب (ميناء عنابة مثلا: 200 طن/ساعة)؛
- البعد بين مؤسسات التحويل وموانئ الإنزال؛
- عدم التهيئة الكافية للموانئ مما يؤدي ببعضها إلى استقبال بواخر ذات سعة 5.000 إلى 6.000 طن فقط، وهو ما يؤدي إلى زيادة التكلفة الهامشية للطن المنقول ما بين: 40 إلى 50 % مقارنة بتكلفة البواخر ذات السعة من 20.000 إلى 30.000 طن.

وفي إطار الشراكة بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، فقد تم التعاقد مع متعامل خارجي ومؤسسة خاصة جزائرية، لإنشاء مؤسسة مزدوجة (متعامل إماراتي ومتعامل جزائري) للتمويل السوق الجزائرية بالحبوب انطلاقا من ميناء "جن جن" بولاية جيجل، حيث يسمح عمق المياه في هذا الميناء (18 متر) للبواخر ذات حمولة 100.000 طن من الرسو، وهو ما يسمح بتمويل 22 % من احتياجات السوق الوطنية والتحكم أكثر في التكاليف مع ضمان استمرارية التمويل وحسن سير العملية الإنتاجية للفرع.

لا تقتصر الفرص والتهديدات السابقة على ما تم ذكره فقط، بل توجد العديد من الفرص لقطاع الصناعة الغذائية عامة وفرع الحبوب ومشتقاته خاصة، باعتباره سوق واعد وذو طلب متزايد سنويا، يقابله في ذلك ضعف في المردودية الفلاحية التي تؤثر على تزويد مؤسسات التحويل بما تحتاجه من المواد الأولية وتجعلها في تبعية للخارج.

4) تنافسية إنتاج الحبوب الجزائرية في السوق الدولي:

بلغ الإنتاج العالمي من الحبوب للموسم (2019-2020) ما يقارب 2666 مليون طن، وقد كانت هذه الكمية موزعة وفق النسب التالية: الذرة: 42 %، القمح: 29 %، الأرز: 19 %، الشعير:06 %، الذرة الرفيعة (Sorgho): 02 %، أنواع أخرى من الحبوب : 03%.[8] ويوضح الجدول رقم (01) الإنتاج العالمي من الحبوب للفترة (2019/2020).

الجدول رقم (01): الإنتاج العالمي من الحبوب للفترة (2019-2020).

	الإنتاج (مليون طن)	المرتبة العالمية	المساحة المزروعة (مليون هكتار)	المردودية (قنطار/هكتار)	الميزان التجاري (تصدير–استيراد)
الصين	549	01	97	56,5	- 20 مليون طن
الولايات المتحدة	417	02	52	80.1	74 مليون طن
الاتحاد الأوربي	318	03	57	55,7	23 مليون طن
الهند	269	04	96	28,0	11 مليون طن
البرازيل	117	05	23	50,8	26 مليون طن
روسيا	114	06	42	27,1	42 مليون طن
الجزائر	**3,76**	**28**	**2**	**18,8**	**- 7 مليون طن**

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مجموعة من المراجع:

- Passion Céréales, Des chiffres et des céréales,(2020), Op-cit, p : 07.
- https://fr.statista.com/statistiques/559831/principaux-pays-producteurs-de-ble-dans-le-monde/.
- https://ar.wikipedia.org/wiki/.
- https://www.atlasbig.com/fr-fr/pays-par-production-de-ble.
- https://www.aa.com.tr/ar/

ملاحظة: حساب المردودية = كميات الإنتاج/ المساحة المزروعة. (مع التحويل من الطن إلى القنطار).

تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الحبوب للموسم (2019-2020) بحجم بلغ 549 مليون طن وبأكبر مساحة مخصصة للحبوب 97 مليون هكتار تحقق منها 56.5 قنطار/هكتار، إلا أنها تغطي عجزها الداخلي من الحبوب باستيراد 20 مليون طن، وجاءت الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية بحجم إنتاج قدر بـ: 417 مليون طن وعلى مساحة أقل من 50 % من مساحة

الصين وبمردودية هي الأعلى في العالم 80.1 قنطار/هكتار (زراعة تعتمد على المكننة والتكنولوجيا والزراعة المسقية)، لتتبعها بقية الدول فالإتحاد الأوروبي في المرتبة 03 بكميات تقدر بـ: 318 مليون طن وبمردودية إنتاجية قاربت 55.7 قنطار/هكتار. وقد جاءت الجزائر في المرتبة 28 عالميا بكميات انتاج قدرت بـ: 3.76 مليون طن وبمردودية ضعيفة قدرت بـ: 18.8 قنطار/هكتار (أقل بأكثر من 4 مرات من مردودية الولايات المتحدة الأمريكية)، وتغطي الجزائر عجزها من إنتاج الحبوب بالاستيراد حيث استوردت في نفس الموسم 7 مليون طن من الحبوب.

تعتمد زراعة الحبوب في الجزائر على الأمطار المتساقطة، حيث أنتجت الجزائر موسم (2019-2020) ما مقداره 3.76 مليون طن من الحبوب متمثلة في (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير)، كما تستورد الجزائر سنويا ما بين 7 و 11 مليون طن، تختلف سنويا حسب المردودية الإنتاجية للحبوب (اعتماد الفلاحين على مياه الأمطار وعلى الزراعة التقليدية الغير ممكننة بالشكل الكافي).

ومن بين أهم المستوردات من الحبوب نجد القمح اللين الموجه لصناعة الخبز والذي يأتي في معظمه من فرنسا.كما يعتبر إنتاج الجزائر من القمح الصلب الأكثر أهمية، فهي تنتج حوالي 2.5 مليون طن، يغطي ما بين 60 و 70 % من الحاجيات الصناعية، في حين أنها تستورد معظم حاجياتها من القمح اللين من الخارج.[9]

5) حجم التبادلات التجارية ومستويات الاستهلاك الوطني والعالمي للحبوب والعجائن الغذائية:

أ) **على المستوى الوطني:** تظهر التقديرات أن النمو السكاني للجزائر سيبلغ بحلول سنة 2030 ما يقارب 51.3 مليون نسمة، على اعتبار نسبة النمو السكاني 1.99 % (سنة الاساس 2018)، وإذا أخذنا نسبة استهلاك الفرد الجزائري للحبوب والمقدرة بـ: 240 كلغ للفرد سنويا (تقديرات سنة 2015)، ستبلغ تقديرات الطلب الوطني على الحبوب الغذائية بحلول سنة 2030 ما يقارب 12.31 مليون طن، وهي موزعة وفق النسب الظاهرة في الجدول رقم (02).

شهدت السوق الوطنية تطورا في حجم الاستهلاك لمنتجات الحبوب والعجائن، حيث يعطي الجدول رقم (02) أهم توقعات حجم استهلاك الفرد الجزائري للحبوب والعجائن الغذائية لسنة 2030.

الجدول رقم (02): توقعات حجم استهلاك الحبوب والعجائن الغذائية في الجزائر لسنة 2030.

استهلاك الحبوب والعجائن الغذائية (Céréales)		كلغ/فرد/سنويا	النسبة (%)
عدد السكان	43.85 مليون نسمة سنة 2020	-	-
نسبة النمو الديمغرافي	1.99% (لسنة 2018)		
تقديرات عدد السكان	51.3 مليون نسمة سنة 2030		
نسبة استهلاك الحبوب	240 كلغ للفرد/سنويا (تقديرات 2015)	240	100
الفرينة والدقيق العادي		160.8	67
الخبز ومشتقاته		62.4	26
العجائن الغذائية والكسكس		7.2	3
مجموع الحبوب (اللينة والصلبة)		**230.4**	**96**
منتجات حبوب أخرى (أرز،..إلخ)		9.6	4
تقديرات الطلب الوطني على الحبوب والعجائن الغذائية لسنة 2030		**12.31** مليون طن	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجموعة من المعطيات منها:

– عبد الرزاق بن عبد الله،"الجزائر..تعداد السكان يقفز إلى 45 مليون نسمة"، وكالة الاناضول تركيا، على الموقع الالكتروني: (https://www.aa.com.tr/ar/)، شوهد بتاريخ:2022/02/09.

– هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص:13.(بتصرف).

-Agroligne N° 97 - Novembre/Décembre, 2015, p : 23.

ب) على المستوى العالمي:

يزرع العالم اليوم ما يقارب 709 مليون هكتار من الحبوب، منها 51 % أراضي صالحة للزراعة، 14% أراضي زراعية مستغلة عالميا، 5 % أراضي ذات مردودية عالية. وقد شهد موسم الحصاد (2020/2019) إنتاج ما يقارب 2,7 مليار طن من الحبوب في العالم. وقد ارتفعت قيمة التبادلات التجارية للحبوب للموسم (2020/2019) في العالم إلى ما يقارب 420 مليون طن بما قيمته 97.2 مليار دولار أمريكي.

الجدول رقم (03): أكبر الدول المصدرة للحبوب لفترة (2020/2019).

(الوحدة: مليون طن)

الدولة	الولايات المتحدة	أوكرانيا	الأرجنتين	روسيا	البرازيل	فرنسا	كندا
الكمية	82,4	57	54,7	42,6	36,6	34,3	28,3

Source : Passion Céréales, Des chiffres et des céréales,(2020), Op-cit, P-P : 06-07.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للحبوب في العالم بكمية قدرها 82.4 مليون طن، تليها أوكرانيا بـ: 57 مليون طن، فالأرجنتين في المرتبة الثالثة بكميات قدرها: 54.7 مليون طن، ولتأتي في المرتبة السادسة والسابعة كل من فرنسا وكندا بكميات تقدر بـ: 34.3 و 28.3 مليون طن على التوالي. أما فيما يخص أكبر الدول المستورة للحبوب فتظهر في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): أكبر الدول المستوردة للحبوب للفترة (2020/2019).

(الوحدة: مليون طن)

الدولة	مصر	المكسيك	اليابان	الصين	اسبانيا	العربية السعودية	كوريا الجنوبية
الكمية	24.2	24.07	24	24	16.61	16.20	15.9

Source: Passion Céréales, Des chiffres et des céréales,(2020),Op-cit, p : 07.

تحتل مصر المرتبة الأولى كأكبر دولة مستوردة لمادة الحبوب بـ 24.2 مليون طن، لتأتي في المرتبة الثانية المكسيك بـ: 24.07 مليون طن، واليابان والصين بنفس الكميات المستوردة: 24 مليون طن، فالصين رغم أنها من أكبر الدول المنتجة إلا أنها تستورد كميات معتبرة لتغطية الطلب الداخلي الكبير على الحبوب (بما فيها الأرز)، في حين نجد أن مصر والسعودية في المرتبة الأولى والسادسة من حيث أكبر الدول المستوردة للحبوب، بحجم 24.2 مليون طن و16.20 مليون طن، ويرجع ذلك بسبب النمو الديمغرافي الكبير خاصة في مصر وطبيعة الأراضي الصحراوية التي تغلب على المملكة السعودية.

الجدول رقم (05): أكبر الدول العربية المنتجة للحبوب للموسم (2019/2018).

(الوحدة: مليون طن)

الدولة	مصر	المغرب	الجزائر	العراق	سوريا
الكمية	8.8	7.3	4	3.2	1.2
المرتبة	01	02	03	04	05

المصدر: الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki، شوهد بتاريخ:2022/02/14 على الساعة:09:15.

تحتل مصر المرتبة الأولى كأكبر الدول العربية المنتجة للحبوب بكمية تقدر بـ: 8.8 مليون طن، ثم تليها المغرب بـ: 7.3 مليون طن، ويرجع الفضل في ذلك لإمتلاك البلدين لمورد مائية معتبرة (أنهر)، وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بـ: 4 مليون طن، تليهم العراق وسوريا في المرتبة

الخامسة والسادسة وبكميات تقدر بـ: 3.2 و 1.2 مليون طن، وكلا البلدين يعيش عدم استقرار أمني وحروب ويمكن لهم من تحقيق أرقام انتاجية أعلى بكثير في حال استقرار الأوضاع الأمنية بحكم الموارد المائية الهامة والمساحات الزراعية الكبيرة التي يمتلكانها.

المحور الثاني: هيكل وتنظيم شعبة الحبوب ومشتقاتها في الجزائر:

بعد قوانين تحرير الاقتصاد الوطني في التسعينات، تمت خصخصة أغلب المؤسسات العمومية لقطاع الصناعة الغذائية جزئيا أو كليا، وتم الإبقاء على تنظيم تثبيت الأسعار للمستهلك المتعلقة بالفرينة والخبز وسميد القمح الصلب. ورغم عمليات الخصخصة إلا أن قطاع الحبوب لا يزال يدار بشكل كامل من قبل السلطات العمومية من خلال "الديوان الجزائري مابين المهنين للحبوب" (OAIC) ووزارة التجارة وترقية الصادرات.

1) الديوان الجزائري ما بين المهنين للحبوب (L'OAIC): يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشئ سنة 1962 من مهامه:[10]

- تنظيم سوق الحبوب (جمع وبيع واستيراد وتخزين البذور والحبوب)؛
- الإشراف ودعم تطوير قطاع الحبوب (الابتكارات التكنولوجية، تثمين الموارد، وضع الاستراتيجيات)؛
- الوساطة الاقتصادية من خلال تحديد الأسعار في هذه الصناعة.

ولتحقيق مهامه فإن (l'OAIC) يحتكر بشكل كلي (محليا وخارجيا) بيع الحبوب في الجزائر، كما يسيطر على عمليات تحديد الأسعار في جميع مراحل سلسلة القيمة للفرع: الإنتاج، الجمع، إعادة التصنيع، التجهيز، النقل والاستهلاك. ويتلقى لهذا الغرض التمويل من طرف "الخزينة العمومية" وهو ما يمكنه من تغطية عمليات الدعم "البيع بالخسارة" (vente à perte) بسبب التباين في الفروق بين الأسعار التي يطبقها والتكاليف الحقيقية، وبهذا فإن معظم الخدمات اللوجستية وتكاليف تخزين الحبوب تكون على حساب خزينة الدولة (à la charge de l'État).

وفي الفروع الخلفية للقطاع (En amont de la filière)، نجد "السعر الأدنى المضمون للإنتاج" (PMGP) والمتعلق بمنتجي الحبوب، وهو سعر أعلى من أسعار السوق الدولية (+ 40٪ للقمح الصلب)[11].

تسيطر المؤسسات الخاصة والمجمع العمومي للصناعات الغذائية (Agrodiv) التابع لوزارة الصناعة على شعبة تحويل الحبوب ومشتقاته في الجزائر، كما تحولت العديد من المؤسسات الخاصة لمجمعات للصناعة الغذائية والمثال على ذلك نجد: (مجمع (Sim)، مجمع (Benamor)، مجمع (Mama)، مجمع (Harbour)، مجمع(Sopi)، مجمع (Moula)، مجمع (Labelle)،.....إلخ).

2) المشاتل النموذجية لتطوير بذور الحبوب والتعاونيات الفلاحية:

يواجه القطاع جملة من المشاكل من بينها صعوبة حصول الفلاحين على بذور الزرع في موسم الحرث، بالإضافة لصعوبة تسويق محصولهم في موسم الحصاد لـ (OAIC) الذي يمارس وصاية تامة على التعاونيات الفلاحية التي تعد الوسيط بينه وبين فئة الفلاحين.

يقدر عدد التعاونيات الفلاحية التي تشكل الشبكة التعاونية الحالية بأزيد من 950 تعاونية، تم إعتماد عدد هام منها طبقا للتنظيم المعمول به في الجريدة الرسمية، غير أنه ونظرا لبعض الصعوبات التي تواجهها، فإن ما يقارب الثلث فقط (3/1) من مجموع هذه التعاونيات يوجد في حالة نشاط.[12]

كما تهدف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى الرفع من قدرات "التعاونيات الفلاحية"، بتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجهها، لتنظيم الإنتاج وخلق منافذ لتسويق هذه المنتجات لتفادي تكدسها وتلفها، وذلك بتحديد قدرات وطاقات هذه التعاونيات والعمل على دمج جميع التعاونيات في برامج تنمية القطاع.

3) مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاته:

حسب العديد من الخبراء فإنه تنشط في الجزائر 598 مؤسسة لتحويل الحبوب ومشتقاته على المستوى الوطني، وتتقاسم المسؤولية فيه كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بصفتها الهيئة الوصية على الديوان الوطني المهني للحبوب، ووزارة الصناعة والمناجم بصفتها الجهة المانحة للإعتمادات والمسير لمجمع (Agrodiv)، ووزارة التجارة وترقية الصادرات بصفتها المخولة لمتابعة العمليات التجارية والرقابة على مؤسسات التحويل والمحلات التجارية.[13] ويوضح الجدول رقم (07) عدد وقدرات الإنتاج الوطنية لشعبة الحبوب ومشتقاته.

الجدول رقم (06): قدرات الإنتاج الوطنية لمطاحن القمح الصلب، القمح اللين والعجائن الغذائية لسنة 2020.

	القطاع العمومي		القطاع الخاص	
	عدد المؤسسات	قدرات الإنتاج الفعلية (10^6 قنطار/سنويا).	عدد المؤسسات	قدرات الإنتاج النظرية (10^6 قنطار/سنويا).
سميد القمح الصلب	-	17	-	68
طحين القمح اللين	-	14	-	56
العجائن الغذائية	-	0.7	-	2.8
المجموع	**44**	**31.7**	**554**	**126.8**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على جملة من المعطيات أهمها:

-نورالدي عروسي،"80 % من منتجات مجمع الصناعات الغذائية تتمثل في السميد، الفرينة والعجائن الغذائية "، على الموقع الالكتروني: (https://khabarpress.dz/2021/01/19/80)، خبر برس، شوهد بتاريخ: 2022/03/02.

- تصريح "الرئيس المدير العام لمجمع الصناعات الغذائية (Agrodiv)"، لوكالة الانباء الجزائرية، شوهد بتاريخ: 2022/03/02.

يسيطر القطاع الخاص على فرع تحويل الحبوب ومشتقاته، حيث تبلغ عدد المؤسسات الخاصة 554 مؤسسة مقابل 44 مؤسسة للقطاع العمومي (91 % للقطاع الخاص مقابل 09 % للقطاع العمومي)، أما من ناحية قدرات الإنتاج النظرية والفعلية فتبلغ 126.8 مليون قنطار سنويا للقطاع الخاص، مقابل 31.7 مليون قنطار سنويا للقطاع العمومي (80 % للقطاع الخاص مقابل 20 % للقطاع العمومي).

أما من ناحية القدرات الإنتاجية حسب المنتجات فتنتج شعبة الحبوب ومشتقاته سنويا: 85 مليون قنطار من سميد القمح الصلب أي ما نسبته (53.62 %) من مجمل الإنتاج و70 مليون قنطار من طحين القمح اللين ما يمثل (44.16 %) من الإنتاج الكلي للقطاع، و 3.5 مليون قنطار من العجائن الغذائية بما نسبته (2.20 %) من الإنتاج الكلي للقطاع، حيث يسيطر فيها القطاع الخاص على مجمل كميات الإنتاج.

4) مؤسسات التمويل والتموين:

تقوم البنوك بتمويل المؤسسات التي تبلغ قدراتها الإنتاجية بين 100 و500 طن يوميا، في حين أن المؤسسات التي تقل قدرتها الإنتاجية عن 100 طن يوميا فهي خارج تمويل البنوك، حيث يتمثل الإستثمار المالي في 30 % من رأس المال المؤسسة من صاحب المؤسسة و70

% من طرف البنوك.[14] وهو الإجراء الذي لا يعطي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة للنمو والتوسع ويعد عائق أمام تطور الفرع ككل، الأمر الذي يفرض على السلطات العمومية تدراك هذا النقص وإدماج جميع المؤسسات في العملية التمويلية للبنوك.

كما يعتبر ضعف التموين أيضا من بين أسباب انخفاض استغلال القدرات الإنتاجية الكلية للمؤسسات، فعلى سبيل المثال نجد صعوبة في التموين من القمح اللين، ناتج عن نظام الكوطة المطبق من طرف (OAIC) فهو لا يوفر إلا ما بين 35 و40 % من احتياجات المؤسسات؛ ناهيك عن الفرق الكبير في الأسعار التي يقدمها (OAIC) والتي تقدر بـ: 1285 دج للقنطار، في المقابل نجد السعر عند المستوردين الخواص بسعر 1850 دج للقنطار.

كما تؤدي مؤسسة سونلغاز هي الأخرى دور غاية في الأهمية، فهي تعمل على تزويد مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاته بالكهرباء، وعلى وضع رسوم منخفضة على استغلال الطاقة في أوقات الراحة (les heures creuses)، وهو ما يسمح بخفض الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي؛[15] حيث تسمح الرسوم المخفضة من تقليل تكاليف الإنتاج في عمليات التحويل الأولية والثانوية لفرع الحبوب وهو ما يعطي ميزة تنافسية أكبر لهذه المنتجات.

5) **المنافسة الوطنية والدولية لفرع الحبوب ومشتقاته:** سنتطرق في هذا العنصر إلى المنافسة بالنسبة للمنتجات الخاضعة للعملية التحويلية الأولى والمنتجات الخاضعة للعملية التحويلية الثانية.

أ) بالنسبة للمنتجات الخاضعة للعملية التحويلية الأولى (La premiere transformation): تسجل العملية التحويلية الأولى قدرات إنتاجية فعلية ونظرية معتبرة، حيث تقوم أغلب المؤسسات والمجمعات الصناعية الغذائية (خاصة أو عمومية) بتوزيع منتجاتها إنطلاقا من مواقعها على الأنترنت أو عن طريق وسائلها الخاصة، أما من ناحية التصدير فالمنتجات الناتجة عن العملية التحويلية الأولى شهدت بعض العمليات التصديرية للدول الافريقية وذلك بمرافقة وزارة التجارة وترقية الصادرات، وتبقى حسب العديد من الخبراء بنية التكاليف الهيكلية من بين أبرز الاسباب التي تحد من تنافسية شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها والتي تتمثل في انخفاض تكاليف اليد العاملة يقابله انخفاض في إنتاجية العامل، انخفاض تكاليف استهلاك الطاقة يقابله انقطاعات متكررة في شبكة الإمداد بالكهرباء، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالجانب التسويقي للمنتجات من طرف أغلب المؤسسات التي تنشط في شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها.

وتشهد المنافسة بين المؤسسات على منتجات السميد والفرينة تطورا ملحوظا، حيث يتوقع منها مستقبلا وحسب حديثنا مع بعض مسيري هذه المجمعات (مجمع بن عمر) أن تكون مركزة أكثر، لأنها حاليا لا تتعدى زيادة المخصصات المرتبطة بتحسين صورة العلامة الخاصة بكل منتج، التعريف بالمنتجات، حماية العلامة التجارية، وملصق التعريف بالمنتج (étiquetage)...إلخ، كما أننا وجدنا صعوبات كبيرة في الوصول إلى المخصصات المالية للجانب التسويقي من طرف المؤسسات والمجمعات الصناعية التي تنشط في هذه الشعبة.

ب) بالنسبة للمنتجات الخاضعة للعملية التحويلية الثانية (La seconde transformation):

توجد منافسة ضعيفة فيما يخص العجائن الغذائية والكسكس، كما أن حجم الطلب على هذه المنتجات يبقى غير مكتشف، حيث يستهلك الفرد الجزائري ما يقارب 6 كلغ/سنويا من العجائن،[16] في حين أن الفرد التونسي يستهلك 17 كلغ/سنويا من العجائن. أما فيما يخص أكبر الدول المستهلكة للعجائن الغذائية في العالم فيظهرها الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07): أكبر الدول المستهلكة للعجائن الغذائية لسنة 2019.

(الوحدة: كلغ/سنويا)

الدولة	إيطاليا	تونس	فنزويلا	اليونان	الشيلي	البيرو	الو.م.أ	الأرجنتين
الكمية	23.1	17	12	11.4	9.5	9.3	8.8	8.6

Source: Passion Céréales, Des chiffres et des céréales,(2020), Op-cit, p :29.

يعتبر السوق الفرنسي من بين أنشط الأسواق وأكثرها تصديرا لمنتجات الحبوب على المستوى العالمي، حيث قدر الإنتاج الفرنسي للحبوب سنة 2019 بـ 70,4 مليون طن (9,7 مليون طن إستهلاك وتخزين في المزارع والحضائر، 26,6 مليون طن موجه للسوق الداخلي الفرنسي، 34,3 مليون طن صادرات على شكل بذور)، حيث تصدر مؤسسات التحويل الفرنسية ما يقارب 5,5 مليون طن إلى الخارج.[17] كما يوضح الجدول رقم (08) تطور حجم وقيمة صادرات العجائن الغذائية للفترة (2016-2018) وهي أحدث حصيلة يصدرها الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (08): تطور حجم وقيمة العجائن الغذائية المصدرة للفترة (2016–2018).

	2016	2017	2018
الكمية (طن)	6 851,7	8 001,9	6 323,2
القيمة (10^6 دج)	473,7	537,7	439,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2016-2018، رقم:49، نشرية 2021، ص:55).

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تصدر كميات في حدود 6000 و 8000 طن سنويا من العجائن الغذائية، وهي كميات تقدر بـ 1.87 % و 2.5 % على التوالي من كميات الإنتاج الكلي (على إعتبار الجدول رقم:06)، وهي كميات ضعيفة، يمكن الرفع منها خاصة وأن السلطات تضع قيود على تصدير هذه المنتجات بحكم أنها تصنع من منتجات مدعمة (القمح الصلب واللين)، وتسعى السلطات الجزائرية بداية من الثلاثي الأول لسنة 2022 بتقديم تسهيلات لهذه المجمعات لتصدير منتجاتها بشرط أن لا تدخل في إنتاجها منتجات مدعمة من طرف الدولة، وهو ما سيسمح لهذه المجمعات من الرفع من قيمة صادراتها من منتجات العجائن الغذائية.

جدول رقم (09): الأسعار المتوسطة السنوية للبيع بالتجزئة لسنة 2018.

التعيين	الوحدة	السعر
دقيق القمح الصلب (الرفيع)	كيس (100 كلغ)	3700 دج
دقيق القمح اللين (الفرينة)	كيس (100 كلغ)	2200 دج
كسكس صناعي	كيس (01 كلغ)	123,18 دج
عجائن غذائية معكرونة	500 غ	48,41 دج

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2016-2018، رقم:49، نشرية 2021، ص:58).بتصرف.

من **ناحية السعر** على صعيد السوق الداخلي فإن (l'OAIC) يفرض مؤسسات تحويل الحبوب سواء كانت عامة أو خاصة تحديد سعر البيع بحكم أنه يقدم مواد أولية مدعمة، أما على صعيد المنافسة الدولية في الأسواق الخارجية فإنه يشترط أن لا تكون المنتجات المصدرة مصنوعة من منتجات مدعمة؛ على هذه فإن انخفاض تكلفة اليد العاملة الجزائرية، وانخفاض فاتورة الطاقة لمؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاتها يعتبر ميزة تنافسية لها (مع مراعاة إنتاجية العامل الجزائري وانخفاض انقطاعات التيار الكهربائي)، وهو ما يخفض من

تكاليف انتاجها مقارنة بمنافسيها، ناهيك عن انخفاض قيمة العملة الوطنية مقارنة ببقية العملات الدولية وهي ما يعطي للمنتجات الجزائرية ميزة تنافسية أكبر لتسويق منتجاتها في جميع أنحاء العالم.

كما تعد الجزائر من أكثر الدول استهلاكا لمنتج الخبز الأبيض المصنع من القمح اللين حيث تستورد منه سنويا 1.5 مليار دولار، غير أن حجم التبذير في منتج الخبز بلغ 350 مليون دولار سنويا، وتسعى السلطات الجزائرية إلى إحداث اصلاحات في إنتاج الحبوب والبذور والتوجه أكثر نحو إنتاج القمح الصلب بإعتباره الأرفع قيمة في السوق الدولية، مع تقليص واردات القمح اللين.[18]

ومقارنة بفرنسا فإنه يتم تحويل سنويا ما يقارب 6.5 مليون طن كمنتجات للإستهلاك البشري، حيث نجد من أبرز هذه المواد المحولة (الأميدون:0.6 مليون طن، دقيق الشعير: 0.3 مليون طن، دقيق الذرة: 0.1 مليون طن، دقيق القمح الصلب: 0.5 مليون طن، فرينة: 4.5 مليون طن، صناعات أخرى: 05 مليون طن)، كما يتم تحويل 2.7 مليون طن إلى خبز بجميع أنواعه، 1.2 مليون طن (صناعة الحلويات، بسكويت)، 0.5 مليون استعمالات مختلفة.[19] إن أبرز ما يمكن ملاحظته هو تنوع المنتجات المقدمة من طرف مؤسسات تحويل الحبوب الفرنسية في حين يقتصر الإنتاج في مؤسسات التحويل الجزائرية على السميد، العجائن الغذائية والكسكس.

فيما يتعلق بالقمح اللين فقد أنتجت فرنسا سنة 2019 ما يقارب من 39 مليون طن، وتعد فرنسا المنتج والمصدر الأول للقمح اللين على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث يتم تحويل 5 مليون طن من القمح اللين إلى مادة الفرينة سنويا، كما يستهلك كل فرنسي بالغ في المتوسط نصف خبزة يوميا.[20] أما في الجزائر فهي تشهد ضعفا كبيرا في انتاج القمح اللين ومرتبط بفرنسا بشكل كبير في تزويد حاجات مؤسساتها بالقمح اللين.

كما يتم إنتاج سنويا 1.8 مليون طن من القمح الصلب، يحول منها 600.000 ألف طن، ينتج منها كتحويل أولي وثانوي 460.000 طن دقيق، 235.000 طن عجائن غذائية، 95.000 طن كسكس، حيث تم تصدير ما يقارب 15 % منها على شكل دقيق؛ في حين أن الفرد الفرنسي يستهلك في المتوسط 8.3 كلغ من العجائن سنويا.[21]

تتوفر منتجات العجائن الغذائية والكسكس على إمكانية كبيرة لتصديرها بفضل القيمة المضافة الكبيرة الموجودة في الأحجام الصغيرة، فعلى سبيل المثال استطاعت المغرب من تصدير كميات معتبرة من العجائن الغذائية لفرنسا حيث صدرت ما يقارب 480 طن سنة 2000 و 1500 طن سنة 2003 رغم سيطرت المؤسسات الإيطالية على 75 % من سوق منتجات العجائن، كما استطاعت تونس تصدير 19.000 طن من العجائن و 5.000 طن من الكسكس سنة 2001.[22] وهي كميات كبيرة مقارنة بما تصدره الجزائر حيث صدرت الجزائر سنة 2018 كميات من العجائن بحجم 6 323,2 طن، وهي كميات قليلة مقارنة بما صدرته تونس، علما سوق العجائن الغذائية تسيطر عليها المؤسسات الإيطالية بنسبة 75 %.

فيما **يخص الجودة** فقد تحصلت العديد من مجمعات الصناعة الغذائية في الجزائر على شهادات الجودة والسلامة الغذائية، فعلى سبيل المثال لا حصر تحصل مجمع (Benamor) على شهادة السلامة الغذائية (ISO 22000)، وشهادة الجودة (ISO 9001) المقدم من طرف (AFAQ-AFNOR)،[23] كما تم سنة 2015 تجديد شهادة الجودة (ISO 9001) وشهادة السلامة الغذائية (ISO 22000) مع منح شهادة (FSSC 22 000)؛[24] وتعتبر كلها شهادات تعزز من جودة المنتجات المصنعة محليا وتعطي ميزة تنافسية لها، كما تسمح لمجمع (Benamor) وبقية المجمعات الأخرى الحاصلة على هذه الشهادات بتقاسم هذه الخبرات مع مجمعات الصناعة الغذائية الخاصة والعمومية وهو ما يسمح لها بدخول جميع الأسواق الدولية.

بصفة عامة فإنه يوجد رضى من طرف المستهلك الجزائري على جودة وأسعار المنتجات المقدمة من طرف العديد من مجمعات الصناعة الغذائية العمومية والخاصة، علما أن جودة منتجات (الفرينة، السميد، الخبز، العجائن) ترتكز على نوعية القمح الصلب أو اللين المستورد.

كما يطالب العديد من مسيري مؤسسات الحبوب ومشتقاته في الجزائر، من الديوان الوطني للحبوب (l'OAIC) تقديم نوعية جيدة من القمح ودفعات أكبر للوصول بهذه المؤسسات لقدرات إنتاجها الفعلية، وهو ما يحتم على السلطات المعنية النظر في هذه الطلبات، وتزويد هذه المؤسسات وفق حاجاتها الفعلية.

6) الهيئات الحكومية الداعمة والمرافقة لمختلف الفاعلين في فرع الحبوب ومشتقاته:

تعتبر الغرف الفلاحية والموارد المائية والغرف الصناعية، الممثل الحقيقي لمصالح المهنيين ومنخرطيها (فلاحين، محولين صناعيين،...إلخ)، إذ يمثلون نواة الجهاز الجديد، حيث يتحتم على هذه الهيئات الاضطلاع بمسؤوليتها الحقيقية في تجسيد والتكفل باحتياجات التكوين والدعم الاستشاري لمنخرطيها والتكييف الدائم لأداة التكوين وفق احتياجات المهنة، عن طريق تحليل هذه الاحتياجات وتحويلها إلى طلبات محددة ونشاطات التكوين والدعم الاستشاري، قصد تقاسمها ومناقشتها، في إطار رؤية ومسعى تشاوري مشترك.

7) مؤسسات توزيع منتجات السميد بأنواعه والعجائن الغذائية والكسكس:

تعتمد العديد من مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاته على نفسها في توزيع منتجاتها، وتوجد نسبة أخرى من المؤسسات التي تعتمد على مجموعة من المؤسسات المناولة لتوزيع منتجاتها؛ وهو ما يوضحه الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): حجم تغطية المؤسسات الناشطة في فرع الحبوب ومشتقاته للسوق الوطنية.

15 % من المؤسسات فقط تغطي التراب الوطني.

55 % من المؤسسات تغطي المناطق الجهوي (الولاية والولايات الحدودية الخاصة بها)

30 % من المؤسسات توزع منتجاتها في الولاية المتواجدة فيها فقط.

Source : Yacine SASSI, Op-cit, p :65 .

ومن ناحية أخرى فإن ما نسبته 63 % من المؤسسات المدروسة (35 مؤسسة) الناشطة في فرع الحبوب ومشتقاتها توزع منتجاتها بنفسها، في حين أن 37 % يتم تحميلها من داخل المؤسسات من طرف الزبائن.

كما أن النسبة متقاربة فيما يخص استعمال المؤسسات لوسائلها الخاصة، حيث تستعمل 66 % من المؤسسات وسائلها الخاصة، والبقية المتمثلة في 34 % من طرف مؤسسات المناولة التي تتعاقد معهم المؤسسات.[25]

المحور الثالث: إجراءات ومتطلبات إعادة هيكلة وتأهيل تنافسية فرع الحبوب ومشتقاته في الجزائر:

تتمثل إجراءات ومتطلبات إعادة هيكلة وتأهيل تنافسية فرع الحبوب ومشتقاته في الجزائر في جملة الخطوات التالية:

1) إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الفلاحي:

تسعى مديريات المصالح الفلاحية عن طريق شبكة المهندسين للمقاطعات الفلاحية والمستشارين الفلاحين، إلى دعم المهنيين المنظمين إلى (الغرف الفلاحية، التعاونيات الفلاحية،...إلخ) في برامج التكوين والدعم الاستشاري من خلال ما يلي:[26]

– المساهمة في متابعة تنفيذ برامج التكوين والدعم الاستشاري، وفق المقاييس وحسب الأهداف (ظروف ملائمة لكل الأنشطة التكوينية والدعم الاستشاري)؛

– تنسيق النشاطات بين مختلف المتدخلين المعنيين (داخل وخارج) القطاع؛

– المشاركة في التسيير العقلاني لكل ما يتعلق بالموارد العمومية المخصصة للتكوين والدعم الاستشاري؛

– المساهمة في تصميم برامج التكوين والإرشاد، مع الشركاء الآخرين (الجماعات المحلية، غرف الفلاحة للولايات، مديرية المصالح الفلاحية، مؤسسات التكوين، محطات المعاهد التقنية والجمعيات).

أما على المستوى التقني المتعلق بزيادة معارف وخبرات المنتجين الفلاحين فيجب الاهتمام بالنقاط التالية:[27]

– ترقية أنظمة الإنتاج المكثفة؛

– الاستعمال العقلاني للمياه لا سيما في الري التكميلي؛

– تطوير التقنيات المقتصدة للمياه (الري بالتقطير)؛

– حسن اختيار الأصناف والبذور المستعملة من قبل الفلاحين؛

– مكننة مختلف العمليات الزراعية؛

– زيادة المعرفة الجيدة بأنماط التخصيب؛

– استعمال طرق مدمجة وبيولوجية في مكافحة الأمراض والأوبئة؛

– التسويق (المباشر أو الجماعي) للمنتجات الفلاحية مع العمل على تخزينها في ظروف مناسبة؛

– تحويل المنتجات الفلاحية للرفع من قيمتها المضافة.

إن جميع هذه الإجراءات إذ ما أتبعت بشكل جيد فإنها سترفع من المردودية الإنتاجية لقطاع الحبوب، وتعطي نوعية جيدة من الحبوب تمكن المؤسسات التحويلية من تقديم منتجات ذات جودة عالية.

2) إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاته:

استطاع القطاع الخاص بفضل العديد من المؤسسات في فترة قصيرة من تطوير هذه الفرع والنهوض به، حيث نمت شعبة الحبوب ومشتقاتها وأصبحت أكثر تنافسية على الصعيدين الوطني والدولي، نتيجة تحقيقها لمعايير الجودة العالمية، ويعود الفضل في ذلك لمجموعة من المجمعات الخاصة من بينهم (مجمع "بن عمر"، مجمع "سيم"، مجمع "ماما"،..إلخ.

أما فيما يتعلق بتزويد قطاع الصناعة الغذائية عامة وشعبة الحبوب ومشتقاته خاصة بالمعدات والتجهيزات فهي مرتبطة في معظمها بالاستيراد من الخارج، حيث يوضح الجدول رقم (10) أهم موردي الجزائر وقيمة واردات المعدات والتجهيزات المتعلقة بقطاع الصناعة الغذائية لسنتي (2013-2014).

الجدول رقم (10): واردات المعدات والتجهيزات المتعلقة بقطاع الصناعة الغذائية لسنتي (2014/2013).

(الوحدة: 1000 يورو)

البلد	2013	نسبة التطور (%) 2014/2013
إيطاليا	45 173	% 96
فرنسا	35 395	% 65
الصين	12 880	% 9666
ألمانيا	11 985	% 454
تركيا	10 926	% 1350
إسبانيا	8 914	% 67
النمسا	4 816	% 497
الدنمارك	2 209	% 8287
تونس	1 529	% 6845
هولندا	1 248	% 175
المجموع	**142 497**	**% 121**

Source: Agroligne N° 97 - Novembre/Décembre 2015,p :19.

يبقى قطاع الصناعة الغذائية عامة وشعبة الحبوب خاصة مرتبطة في تزويدها بالمعدات والتجهيزات بالإستيراد من الخارج، وهو ما يعتبر نقطة ضعف لشعبة الحبوب ومشتقاتها، ويقلل من تنافسيتها (عدم توفر قطاع الغير في الوقت المناسب، الأفضلية للمنافسين للبلد المصدر في الحصول على أحدث المعدات والتجهيزات ووفق الشروط المرغوبة).

يمكن للمؤسسات التي تنشط في شعبة الحبوب ومشتقاته أن تقوم بشراكة مع المؤسسات الخراطة لتوفير قطع الغيار المطلوبة كمرحلة أولى، إلا أنه مطلوب من السلطات الجزائرية العمل على تقديم تسهيلات وتحفيزات استثمارية أكبر لكبرى الشركات العالمية المصنعة لمعدات وآلات الصناعات الغذائية لفتح فروع إنتاجية لها في الجزائر.

وتسعى الحكومة لإرساء جهاز دعم استشاري ودعم الابتكارات التقنية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع، عن طريق دمج وتجنيد المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعموميين على المستوى المحلي والإقليمي[28] على اعتبار أن قدرات وكفاءة الجميع ضرورية لرفع من تنافسية هذه المؤسسات.

3) الإجراءات والسياسات القانونية:

إن تقنين الأسعار المتعلقة ببعض منتجات فرع الحبوب ومشتقاته (الفرينة والسميد)، يضعف من مردودية المؤسسات التي تنشط في القطاع، فالمؤسسات العمومية على سبيل المثال، لم تحقق أي تقدم من ناحية التطور التقني في مجال الصناعة الغذائية، أو في نمو الإنتاجية وترقية النوعية، وهو ما دفع لتشجيع الشراكة بين القطاع الخاص والعام متمثلة في بعض المؤسسات والتي من بينها على سبيل المثال: (مجمع بن عمر / الرياض) أو (سورجغو/ لسفار-Cegro/Lesaffre-)، حيث أعطت هذه الشراكة ثمارها، بزيادة معارف وأرباح هذه

المؤسسات، فشراكة مؤسستي (سورجغو/لسفار-Cegro/Lesaffre-) أدت إلى تغطية حاجات البلاد من واردات مادة الخميرة، وهي تسعى لخلق فوائض يمكن تصديرها في القريب العاجل.

كما تسيطر المخابز التقليدية في الجزائر على هذا المنتج (الخبز) بـ:21000 مخبزة و 100.000 بائع للخبز،[29]حيث يبقى سعر الخبزة الواحدة مقننة بقانون السوق الإداري (marché administré) بـ: 7.5 دج للخبزة (0.007 أورو) رغم أن الأغلبية تطبق سعر 10 و 15 دج للخبزة. في حين أن الأسعار حرة فيما يخص بقية الأنواع الأخرى من الخبز، وهو ما يسمح بتطوير أنواع أخرى من الخبز (الخبز الخاص، الخبز التقليدي) وهو ما سيسمح بتحقق عوائد أكبر وتغطي الضعف الموجود في سعر الخبزة المقدرة بـ 7.5 دج.

أما فيما يخص قطاع البسكويت فقد استطاعت العديد من المؤسسات بفرض نفسها في السوق المحلي والدولي، فعلى سبيل المثال تعد مؤسسة (BIMO) رائدة في هذا المجال، بفضل جودة منتجاتها وحصولها على شهادة (ISO_9 INTERNATIONAL)، حيث استطاعت الحصول على حصة سوقية معتبرة في السوق الوطنية أمام المنافسة الكبيرة للمنتجات (الإيطالية، الفرنسية، الإسبانية، التركية، التونسية...إلخ)، وقد تمكنت بعض من هذه المؤسسات من التصدير للخارج خاصة لبعض الدول الإفريقية[30]، ويبقى قطاع البسكويت في حاجة لمعدات حديثة ومتطورة، بالإضافة للمعرفة التي يمكن أن تقاسمها المؤسسة مع بقية المجمعات الصناعية.

4) الإجراءات التمويلية والإقراض الفلاحي:

تخضع شعبة الحبوب ومشتقاته في الجزائر في عمليات تمويلها إلى الاستيراد لتلبية حاجياتها، حيث يتم تمويل السوق الجزائرية بما يقارب الثلث (3/1) من الحبوب من الإنتاج المحلي (على اعتبار الموسم (2020/2019)، حيث يقوم "الديوان الوطني للحبوب" (l'OAIC) بالتكفل بشراء محاصيل الفلاحين بسعر يفوق ما هو عليه في السوق العالمية، بالإضافة إلى أنه يقوم باستيراد النسبة الباقية (3/2) من الأسواق الدولية ويوزعها على المتعاملين الموجودين في القطاع (المحولين الصناعين للحبوب)، كما سمح "الديوان الوطني للحبوب" مؤخرا لبعض الخواص من الاستيراد تحت وصايته.

وتسعى الجزائر للرفع من القدرات التخزينية لفرع الحبوب، وذلك بإنشاء 39 مخزن لتخزين للحبوب (Silos) بقدرات تخزينية إجمالية تقدر بـ: 8.2 مليون قنطار،[31] وهو ما يوفر لمدخلات العملية الإنتاجية لمصانع تحويل الحبوب وقت أقل وكميات أكبر.

أما فيما يخص الإقراض الفلاحي فقد سطرت السلطات الجزائرية في إطار "سياسة التجديد الريفي والحضري" البرنامج الموسع للدعم، ومعه أشكال القروض المستحدثة وأبرزها "قرض الرفيق" (معدل فائدة صفرية) يمنح من طرف "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، البنك الوحيد الذي يملك اتفاقية مع "وزارة الفلاحة والتنمية الريفية"، وتتحمل الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في دفع نسبة فائدة القرض المقدر بـ: (5.25 %).[32]بالإضافة لجملة أخرى من القروض المتنوعة والتي يتغير فيها سعر الفائدة وحجم القرض المقدم حسب الشروط الذي ينص عليها القانون.

5) الإجراءات التنظيمية:

في ما يتعلق بالجانب الفلاحي فإن إجراءات تكثيف زراعة الحبوب في إطار "برنامج سياسة التجديد الريفي والحضري" لسنة 2008، ساهمة في تحسين استخدام المدخلات ودعم أسعارها، كما شملت الجانب التنظيمي لعملية تداول المنتجات بهدف الرقابة التامة على الفرع، وهذا من خلال إدخالها لحلقة التعامل الرسمي، باتخاذ جملة من التدابير، فبالإضافة لسياسة الأسعار المحزية لمنتجي القمح والشعير التي تفوق نظيرتها العالمية، نجد أن عملية الإقراض الزراعي للتزود بالمدخلات تضع التعامل الرسمي ببيع القمح والشعير لمصالح (الديوان الوطني المهني

للحبوب)، كشرط أساسي للاستفادة من القروض، يضاف إلى ذلك الدعم المعتبر الموجه لتقوية "نظام ضبط أسعار المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك"، بحيث نجد أن هذه العوامل مجتمعة قد أجبرت عدد كبير من المنتجين على الدخول لحلقة التعامل الرسمي.

إن الأرقام المتوفرة عن الحبوب المجمعة من طرف الديوان تفسر هذا الطرح، بحيث ارتفعت هذه الأخيرة من (24.55 % من الإنتاج الكلي للحبوب كمتوسط للفترة 2009/2000 إلى 28.84 % في العام الموالي، ثم إلى 33.82 % و 39.23 % موسمي2011 و 2012 على الترتيب).[33]

كما سمحت وزارة التجارة وترقية الصادرات في منتصف 2021 في بيان لها بالترخيص للمصدرين والمتعاملين الاقتصاديين بتصدير المنتجات الزراعية الغذائية ذات الطابع المحلي (Produis de terroir) بشرط ألا تكون المادة الأولية المستعملة مدعمة من طرف الدولة، حيث يتم إخضاع المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في هذا المجال لتعهد مؤشر من طرف المصالح الولائية للتجارة ومصالح الجمارك التابعين إقليميا.[34]

تبقى الجدية في تطبيق الإجراءات التنظيمية السابقة على مستوى القطاع الفلاحي وقطاع مؤسسات التحويل من متطلبات تطوير ودعم تنافسية شعبة الحبوب ومشتقاتها وإعادة بعث هذا الفرع الحيوي والذي تعد منتجاته ذات طلب واستهلاك واسعين.

6) الإجراءات المتعلقة بالتدريب والدعم الفني والتكنولوجي:

في إطار سياسة البحث والإرشاد الفلاحي تشجع السلطات الجزائرية عمليات التدريب التطوعية لصالح المزارعين، والتي تتم من طرف مراكز الإرشاد، المهندسين الفلاحين،..إلخ، من خلال نقل المعلومات والخبرات والطرق التقنية الزراعية الحديثة المتوفرة على مستوى مراكز الأبحاث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى لصالح المنتجين الزراعين، من أجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته الاقتصادية والاجتماعية، وقد أثبت البحث الزراعي في السنوات الخمسة الماضية أهميته في زيادة مردود الإنتاج الزراعي بنسب تتراوح ما بين (30 – 60 %).[35]

كما تساهم العديد من الهيئات العمومية في إنجاز برامج التكوين والدعم الاستشاري المحددة حسب الاحتياجات المعبر عنها (مؤسسات التحويل) بتوجيه المترشحين نحو أماكن التكوين والتجريب (مؤسسات التكوين لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، محطات البحث التقنية، مراكز التكوين لوزارة التكوين والتعليم المهنين، مواقع التجريب) أو نحو المؤسسات الخاصة ذات الخبرة المطلوبة.[36]

أما فيما يخص التجهيزات والتكنولوجيات المستعملة في مؤسسات التحويل التي تنشط فرع الحبوب ومشتقاته، فهي في معظمها مستوردة من الخارج، ويبقى على هذه المؤسسات أن تعمل على التحكم أكثر في طرق الإنتاج والصيانة وتعميم التحكم في آلية الإعلام الآلي لأتمتة العمليات التصنيعية وتجنب الأعطال والإضرابات أو حتى الملوثات الغذائية التي يمكن حدوثها جراء العامل البشري.

أما بالنسبة للجانب التكنولوجي فعلى المؤسسات الناشطة في فرع الحبوب ومشتقاته وضع مخصصات مالية لتكوين وتأطير المورد البشري وربطه بكل ما هو جديد في قطاع الصناعة الغذائية (طرق التسيير الجديدة، طرق التغليف، مجالات التسويق الحديثة،. إلخ)، كما أن غياب بعض الآليات الوظيفية في هذه المؤسسات (التسويقية، البحث والتطوير،. إلخ)، يؤثر على الاستفادة من أخر التكنولوجيات التي وصلها قطاع الصناعة الغذائية، ويجعل العديد من المؤسسات الناشطة في هذا الفرع تستعين بالتكنولوجيا الأجنبية وهو ما يكلفها أموال كبيرة بالعملة الصعبة.

7) عقود الشراكة والاتفاقيات بين المهنيين:

إن من مصلحة المتعاملين الاقتصادين الخواص والعموميين التنسيق والتعاون فيما بينهم، حتى يصبح لديهم صوت مسموع لدى السلطات العمومية، لمعرفة مشاكلهم ومشاركتهم في الحلول المناسبة للنهوض بهذا الفرع، ولتبادل المعرفة والخبرات أيضا فيما بينهم، في ظل المنافسة الكبيرة التي يشهدها فرع الحبوب ومشتقاته، خاصة فيما تعلق بمنتجات العجائن الغذائية والكسكس القادمة للسوق الجزائرية من دول معروفة بسمعتها وجودة منتجاتها الغذائية (تونس، إيطاليا، فرنسا،...إلخ)، حيث ستحتدم المنافسة أكثر بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

8) بالنسبة للجانب التجاري والتسويقي:

يحتوي فرع الحبوب ومشتقاته على مؤسسات أو مجمعات صناعية غذائية متطورة تضاهي نظيراتها الأوروبية، وهو ما سمح للعديد منها بتصدير منتجاتها (سميد، عجائن غذائية،كسكس،..إلخ) للخارج، كما توجد العديد من المؤسسات التقليدية التي تقدم منتجات قاعدية للسوق الداخلية (الطلب على المنتجات التقليدية ذات الأسعار المنخفضة)، ونجد في هذا القطاع أيضا المخابز التقليدية، وحدات صناعة البسكويت،...إلخ.

إن أغلب المؤسسات التي تنشط في فرع تحويل الحبوب (العملية التحويلية الأولى) لا تقوم بعمليات التصدير، فأغلب منتجاتها موجهة للسوق المحلية، إلا أن توجد بعض الاستثناءات، حيث استطاعت العديد من المجمعات الصناعية الغذائية من القيام بالعديد من العمليات التصديرية المتقطعة لمنتجاتها (السميد) لبعض الدول الافريقية.[37]

ويعيب أيضا على هذا الفرع عدم توفر معطيات حول الأرقام المخصصة للمجهودات التسويقية للمتعاملين الجزائريين، "ففي دولة المغرب مثلا تخصص المؤسسات ميزانية تقدر بـ: (1 % من رقم الأعمال)، في حين تقدر في تونس ما بين (2 و3 % من رقم الأعمال)، وترتفع في فرنسا لتصل (4 % من رقم الأعمال)".[38]

خاتمة:

تخضع شعبة الحبوب ومشتقاته في الجزائر في عمليات تمويلها إلى الاستيراد لتلبية حاجياتها، حيث يتم تمويل السوق الجزائرية بما يقارب 74 إلى 80 % احتياجاته من الخارج، كما يحتكر "الديوان الوطني للحبوب" (l'OAIC) عمليات تخزين وبيع الحبوب، بالإضافة لتحديد أسعار مختلف مراحل العمليات الإنتاجية، وهو ما يؤثر على تنافسية منتجات مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاتها؛ وتسيطر المجمعات الصناعية الخاصة على عمليات الإنتاج المرتبطة بشعبة الحبوب ومشتقاتها بنسبة (80 %)، في حين يستحوذ المجمع العمومي للصناعات الغذائية (Agrodiv) على نسبة (20 %) وهو ينشط تحت وصاية وزارة الصناعة. ومن بين أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

النتائج:

- تسمح إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الفلاحي (برامج التكوين، الدعم الاستشاري، الدعم التقني،..إلخ) من مضاعفة المردودية الانتاجية، حيث تقدر المردودية الانتاجية حاليا بـ (18.8 ق/هـ) وهو ما يؤثر على تزويد مؤسسات التحويل بما تحتاجه من المواد الاولية وتجعلها في تبعية للخارج؛
- ترتبط مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاته في تزويدها بالمعدات والتجهيزات بالاستيراد من الخارج، وهو ما يتعبر نقطة ضعف لهذه الشعبة، ويقلل من تنافسية مؤسساتها؛

– يؤدي ضعف القدرات الاستيعابية للموانئ وعدم التهيئة الكافية إلى استقبال بواخر ذات سعة محدودة وصغيرة، وهو ما يرفع زيادة التكلفة الهامشية للطن المحمول بحرا؛

– يحتكر الديوان الجزائري ما بين المهنيين للحبوب (l'OAIC) عمليات تخزين وبيع الحبوب، بالإضافة لتحديد عمليات الأسعار لمختلف مراحل العمليات الإنتاجية، وهو ما يؤثر على تنافسية مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاتها؛

– تؤثر عملية تقنين الأسعار المتعلقة ببعض منتجات شعبة الحبوب ومشتقاتها (السميد، الخبز، الكسكس) على مردودية المؤسسات التي تنشط في هذه الشعبة؛

– تمتلك العديد من مؤسسات التحويل ومشتقاتها لقدرات إنتاجية كبيرة غير مستغلة، وذلك بسبب نظام الحصص (الكوطة) الذي يطبقها (l'OAIC) حيث يوفر كميات من الحبوب في حدود 35 و 40 % من احتياجات المؤسسات؛

– يعتبر ضعف التمويل من قبل البنوك من أسباب انخفاض استغلال القدرات الانتاجية الكلية للمؤسسات، حيث تقوم البنوك بتمويل المؤسسات التي تبلغ قدراتها الإنتاجية بين 100 و 500 طن يوميا فقط؛

– تزود مؤسسة سونلغاز العمومية مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاته بالطاقة الكهربائية وتسعى للتقليل من الانقطاع الكهربائية بوضع رسوم منخفضة على استغلال الطاقة في أوقات الراحة (les heures creuses)، وهو ما سيسمح بالتقليل من التكاليف وزيادة تنافسية المنتجات لعمليات التحويل الأولية والثانوية؛

– بالنسبة للمنتجات الخاضعة للعملية التحويلية الأولى (السميد خاصة) هناك فوائض إنتاجية معتبرة، شهدت بعض العمليات التصديرية خاصة لبعض الدول الافريقية؛

– توجد منافسة ضعيفة فيما يخص العجائن الغذائية والكسكس، حيث يستهلك الفرد الجزائري ما يقارب 6 كلغ/سنويا من العجائن، في حين أن الفرد التونسي يستهلك 17 كلغ/سنويا من العجائن؛

– تصدر الجزائر كميات من العجائن الغذائية والكسكس في حدود 1.87 % إلى 2.5 % سنويا من كميات الإنتاج الكلي، وهي كميات ضعيفة مقارنة بـ (إيطاليا، فرنسا، تونس،..إلخ)، حيث يمكن الرفع منها خاصة وأن السلطات تضع قيود على تصدير هذه المنتجات بحكم أنها تصنع من منتجات مدعمة (القمح الصلب واللين)؛

– تسعى السلطات الجزائرية بداية من الثلاثي الأول لسنة 2022 بتقديم تسهيلات لهذه المجمعات لتصدير منتجاتها بشرط أن لا تدخل في إنتاجها منتجات مدعمة من طرف الدولة، وهو ما سيسمح لهذه المجمعات من الرفع من قيمة صادراتها من العجائن الغذائية.

– ضعف الاهتمام بالجانب التسويقي لأغلب المؤسسات التي تنشط في شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها في الجزائر، بالإضافة إلى غياب المعطيات حول الارقام المخصصة للمجهودات التسويقية؛

– تنوع المنتجات المقدمة من طرف مؤسسات التحويل الأوروبية وعلى رأسها فرنسا (أميدون، دقيق الذرة، الشعير، غليتن،..إلخ)، واقتصارها في الجزائر على السميد والعجائن الغذائية والكسكس مع تقديم منتجات أخرى بكميات ضئيلة؛

– تحوز العديد من مجمعات الصناعة الغذائية في الجزائر على شهادات الجودة والسلامة الغذائية، شهادة السلامة الغذائية (ISO 22000)، شهادة الجودة (ISO 9001) ، شهادة (FSSC 22 000)؛ (ISO_9 INTERNATIONAL) وتعتبر كلها شهادات تعزز من جودة المنتجات المصنعة محليا وتعطي لها قدرة تنافسية أكبر في الأسواق الخارجية؛

التوصيات:

– التحكم اكثر في التكاليف بزيادة القدرات الاستيعابية للموانئ وتهيئتها بشكل أفضل، لرسو بواخر ذات الحمولات الكبيرة (30000 طن فما فوق)؛

– على الديوان الوطني للحبوب (l'OAIC) تقديم نوعية جيدة من القمح ودفعات أكبر للوصول بهذه المؤسسات لقدرات إنتاجها الفعلية؛

– فتح المجال بشكل أكبر لمؤسسات تحويل الحبوب لتزويد نفسها بما تحتاجه من مواد أولية مع وضع خارطة طريق لتحرير أسعار هذه المنتجات؛

– القيام بشراكة أو لقاءات دورية بين المجمعات العمومية والخاصة لتقاسم الخبرات وتبادل المعارف وهو ما يسمح لها بالرفع من كفاءاتها وولوج أسواق جديدة؛

– على السلطات الجزائرية العمل على تقديم تسهيلات وتحفيزات استثمارية أكبر لكبرى الشركات العالمية المصنعة لمعدات وآلات الصناعات الغذائية لفتح فروع إنتاجية لها في الجزائر.

– العمل على زيادة القدرات التخزينية لفرع الحبوب ومشتقاته على اعتبار أنه منتوج استراتيجي، كما أن أسعاره مرشحة للارتفاع للعديد من الاعتبارات نذكر منها على سبيل المثال الصراع الحالي بين روسي وأكرانيا والذي سيدفع بالأسعار لأرقام قياسية بإعتبارهم من أكبر المنتجين للحبوب؛

– العمل على النهوض بالقطاع الفلاحي عامة باعتباره المحرك لقطاع الصناعة الغذائية، والإهتمام بشكل أكبر بشعبة الحبوب فهي تعد منتوج استراتيجي والمزود لمصانع تحويل الحبوب ومشتقاتها؛

– تأهيل محيط المؤسسات عن طريق (تحسين البنية التحتية من طرقات ومطارات وشبكات المواصلات...إلخ)؛

– زيادة الاهتمام بعمليات البحث والتطوير في منتجات الحبوب والتي لها علاقة بمجالات: (صناعة مواد التجميل، الصناعة الصيدلية، الصناعة الكيميائية). فعمليات "تكسير الفرينة" (Fractionnement de la farine) على سبيل المثال يمكن أن تعطينا كل من: الأميدون والغلتين (L'amidon et Le Gluten) وهما مادتين ذات قيمة مضافة عالية، حيث يمكن تحويل مادة الأميدون على سبيل المثال إلى إيثانول (وقود).

– التسريع من عمليات انجاز هياكل التخزين لمادة الحبوب وعلى رأسها القمح لزيادة القدرات التخزينية للديوان الوطني المهني للحبوب؛

– تثمين جهود الدولة في انشائها للمؤسسات مراقبة المنتجات الاستراتيجية وعلى رأسها "لجنة يقظة وضبط ومراقبة وتقييم نشاط زراعة الحبوب" بغية ترشيد الاستيراد.

قائمة المراجع:

1 - Hoari Khelifa et d' autres, «Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie », Laboratoire d'agro biotechnologique et de Nutrition en Zone Semi Arides Université de Tiaret, Algérie Européen Scientifique Journal,January,2015,edition vol,11,N :03 ,p :223

2- Mission economique, la filiére agroalimentaire en algerie, UBI farnce en algerie, Octobre 2009, p: 02.

3–هاشمي الطيب،"القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006–2013 بين الإنجازات والعقبات"، الملتقى الدولي التاسع: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، 23–24 نوفمبر 2014، ص:13.(بتصرف).

4- Yacine SASSI ,Transformation des céréales, Recueil des fiches sous sectorielles, Algérie, janvier-mars 2007,p :56.

5 - Passion Céréales, Des chiffres et des céréales, France, 2020, p : 06.
6- Economie Agroligne, Les Marché des Industries Alimentaires en Algerie, N° 97 - Novembre / Décembre, Algerie,2015, p: 11.
7 - Jean-Louis Rastoin et El Hassan Benabderrazik, Céréales et Oléoprotéagineux au Maghreb, IPEMED, France, Mai 2014,p :23
8- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، رسالة توجيه رقم 045، المؤرخة في:24 جانفي 2016.
9- وثائق داخلية لمديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة، اطلع عليها بتاريخ:2022/01/04
10- وثائق داخلية لمؤسسة مطاحن "ين عمر"،2020.
11- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، "رسالة توجيهية لإرساء جهاز الدعم الإستشاري والإبتكارات التقنية لفائدة المتعاملين الإقتصاديين للقطاع"،منشور وزاري رقم: 081، المؤرخ في: 01 فيفري 2016.،ص:02.
12- Cherif OAMRI, ‘’Objectifs de développement des filières stratégiques de l’agriculture’’, programme de développement & objectifs des filières stratégiques de l’agriculture, MADRP, 02 juin 2016, p : 05.
13- قريد مصطفى،"دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر- حالة القمح"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: 14، 2015،ص: 319.(بتصرف)
14- وكالة الانباء الجزائرية، على الموقع الالكتروني: (https://www.aps.dz/ar/economie/108684-2021-06-19-15-26-22)، شوهد بتاريخ: 2022./1/10
15- http ://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html.
16- http ://www.commecre.gov.dz/
17- http://www.minagri.dz/.
18- https://www.aps.dz/ar/
19- https://www.passioncereales.fr/
20- https://fr.statista.com/statistiques/559831/principaux-pays-producteurs-de-ble-dans-le-monde/.
21- https://ar.wikipedia.org/wiki/.
22- https://www.atlasbig.com/fr-fr/pays-par-production-de-ble.
23- https://www.aa.com.tr/ar/

الهوامش:

[1]- بدون مؤلف،" انتعاش النمو الاقتصادي بأزيد من 02 بالمائة خلال الثلاثي الأول من سنة 2021"، شوهد على الموقع الالكتروني: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210821/216640.html، بتاريخ:2022/02/13، على الساعة:20:40.

[2]- بدون مؤلف،" ارتفاع في النشاط الصناعي خلال الثلاثي الرابع من عام 2018"، شوهد على الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/70729-2018 ، بتاريخ:2022/02/12، على الساعة:21:20.

[3] - Hoari Khelifa et d’ autres, «Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie »,
Laboratoire d’agro biotechnologique et de Nutrition en Zone Semi Arides Université de Tiaret, Algérie Européen
Scientifique Journal,January,2015,edition vol,11,N :03 ,p :223

[4]- Mission economique, la filiére agroalimentaire en algerie, UBI farnce en algerie, Octobre 2009, p: 02.

[5]-هاشمي الطيب،"القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات"، الملتقى الدولي التاسع: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص:13.(بتصرف).

[6] - Yacine SASSI ,Transformation des céréales, Recueil des fiches sous sectorielles, Algérie, janvier-mars 2007,p :56.
[7] - Yacine SASSI, op-cit, p : 57.
[8] - Passion Céréales, Des chiffres et des céréales, France, 2020, p : 06.
[9] - Economie Agroligne, Les Marché des Industries Alimentaires en Algerie, N° 97 - Novembre / Décembre, Algerie,2015, p: 11.
[10] - Jean-Louis Rastoin et El Hassan Benabderrazik, Céréales et Oléoprotéagineux au Maghreb, IPEMED, France, Mai 2014,p :23
[11] - Economie Agroligne,Op-cit,p :05.

[12]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، رسالة توجيه رقم 045، المؤرخة في:24 جانفي 2016.

[13]– (فاتح.إ،"الملطاحن...حبوب الجزائر المثقوبة"، على الموقع الالكتروني:https://akhbarelwatane-net.translate.goog/)

[14] - Yacine SASSI, op-cit, p :72 .
[15] - Yacine SASSI, op-cit, p :71 .
[16]- Passion Céréales, Edition (2016), Op-cit, p:25.
[17]- Passion Céréales, Edition (2020), Op-cit, p:22 .

[18]– بدون مؤلف،"تراجع إنتاج الجزائر من الحبوب بنسبة 40 % بسبب شح الأمطار"، شوهد على الموقع الالكتروني: http://arabic.news.cn، بتاريخ: 2022/02/10 على الساعة:12:10.

[19]- Passion Céréales, Edition (2020), Op-cit, p :23 .
[20]- Passion Céréales, Edition (2020), Op-cit, p: 20.
[21]- Passion Céréales, Edition (2020), Op-cit, p:26 .
[22]- Yacine SASSI, Op-cit, p : 55.

[23]– وثائق داخلية لمديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة، اطلع عليها بتاريخ:2022/01/04

[24]– وثائق داخلية لمؤسسة مطاحن "ين عمر"،2020.

[25]- Yacine SASSI, op-cit, p :65

[26]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، "رسالة توجيهية لإرساء جهاز الدعم الإستشاري والإبتكارات التقنية لفائدة المتعاملين الإقتصاديين للقطاع"،منشور وزاري رقم: 081، المؤرخ في: 01 فيفري 2016.،ص:02.

[27]– منشور وزاري رقم: 081، المؤرخ في: 01 فيفري 2016، مرجع سبق ذكره، ص:07 (بتصرف).

28–وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، "رسالة توجيهية لإرساء جهاز الدعم الإستشاري والإبتكارات التقنية لفائدة المتعاملين الإقتصاديين للقطاع"،منشور وزاري رقم: 081، المؤرخ في: 01 فيفري 2016.،ص،ص:01-02.

[29]- Economie Agroligne,Op-cit,p :11.
[30]- Economie Agroligne,Op-cit,p :12.
[31]- Cherif OAMRI, ‘’Objectifs de développement des filières stratégiques de l’agriculture’’, programme de développement & objectifs des filières stratégiques de l’agriculture, MADRP, 02 juin 2016, p : 05.

[32]– قريد مصطفى،"دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر– حالة القمح"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: 14، 2015،ص: 319.(بتصرف)

[33]– قريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 315-316.

[34]– وكالة الانباء الجزائرية، على الموقع الالكتروني: (https://www.aps.dz/ar/economie/108684-2021-06-19-15-26-22)، شوهد بتاريخ: 2022/1/10.

[35]– قريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:310.

[36]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، منشور وزاري رقم: 081، المؤرخ في: 01 فيفري 2016، مرجع سبق ذكره،ص:03.

[37]- Economie Agroligne,Op-cit, p : 09.
[38]- Yacine SASSI, Op-cit, p :64 .